

وزارة النقل والاتصالات
وتقنية المعلومات



English



عربي

نصل العالم

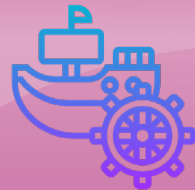
Connecting the world

القطاعات

النقل



مركز عمان
اللوجستيات



الشؤون
البحرية



النقل
البري



مطارات
عُمان



الطرق



الموانئ

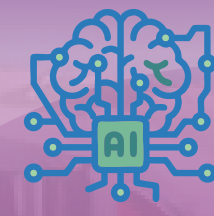
الاتصالات وتقنية المعلومات



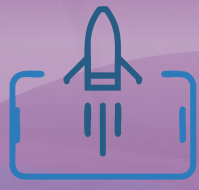
الصناعة
الرقمية



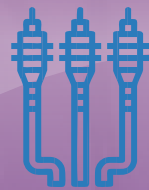
صناعة الأمن
السيبراني



الذكاء
الاصطناعي



الفضاء



التحول
الرقمي



البنية الأساسية
الرقمية



السياسات
والحوكمة



البرنامج الوطني
للاقتصاد الرقمي

النقل البري

يُعد قطاع النقل البري أحد الركائز الحيوية في سلطنة عُمان، لما له من دور محوري في تعزيز الترابط بين المحافظات ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية والتجارية. وقد حظي هذا القطاع باهتمامٍ بالغٍ أسهم في تطوير منظومة النقل وتعزيز كفاءتها التشغيلية والتنظيمية. ويشمل قطاع النقل البري منظومة متكاملة من الأنشطة، من بينها النقل العام، ومركبات الأجرة، والنقل التجاري ونقل البضائع حيث تعنى دائرة النقل البري بمسؤولية تنظيم وتطوير هذه الخدمات، بما يضمن كفاءتها واستدامتها ومواكبنا لتطورات التحول الرقمي، وذلك من خلال:

- إعداد التشريعات والسياسات المنظمة لقطاع النقل البري، بما في ذلك اللائحة التنظيمية لقانون النقل البري.
- إصدار وتجديد تراخيص أنشطة النقل البري بمختلف أنواعها.
- ترخيص وتنظيم تطبيقات النقل الذكي (مركبات الأجرة، مركبات التاجير، الحافلات، الشاحنات).
- الإشراف على خدمات النقل العام ومركبات الأجرة والنقل التجاري.
- تركيب وتشغيل الموازين الذكية لمراقبة الأوزان المحورية على الطرق.
- ترخيص ساحات إيواء وسائط النقل البري.
- مراقبة وسائل النقل البري من خلال أنظمة التتبع الذكية.
- ترخيص محطات النقل العام.
- ترخيص منصة التذاكر الرقمية للنقل العام.

الطرق الرئيسية

تعد الطرق من أهم عناصر البنية الأساسية، ومؤشرا رئيسيا على مستوى تطور الدول من الجوانب الاقتصادية والصناعية والخدمية، نظرا لما تحققه من فوائد كبيرة في تسهيل حركة الأفراد والبضائع والسلع، وتعزيز الربط بين المناطق والمحافظات والمدن والقرى، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي ويتمشى مع مستهدفات رؤية عمان 2040. كما يعمل القطاع على ربط المراكز الحضرية من خلال التوسع في شبكة الطرق الإسفلتية بمختلف تصنيفاتها (الوطنية، والشريانية، والثانوية) في سلطنة عُمان، إلى جانب تنفيذ أعمال الصيانة الدورية لشبكة الطرق التي تشرف عليها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، حفاظا على استدامة استثماراتها، وتعزيز سلامة مستخدميها، والحد من تكاليف تشغيل المركبات.



الشؤون البحرية

يعد قطاع الشؤون البحرية أحد القطاعات الرئيسية والواعدة للمنظومة اللوجستية، حيث يتولى القطاع مسؤولية الإشراف على تنظيم وتطوير أنشطة النقل البحري بما يضمن الحفاظ على أعلى معايير السلامة والأمن البحري.

كما يعمل القطاع على تعزيز كفاءة الأسطول البحري العُماني وحماية البيئة البحرية من خلال تنفيذ التشريعات الوطنية وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات البحرية، وتوفير فرص عمل نوعية، مما يجعله ركيزة أساسية لدعم مسيرة النمو والتنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان.

وتضطلع الوزارة بالعديد من المهام والأعمال في قطاع الشؤون البحرية، وهي على النحو الآتي:

- تسجيل السفن تحت العلم العُماني وإصدار الشهادات والتصاريح اللازمة لعملياتها.
- ترخيص مختلف فئات البحارة.
- الرقابة والتفتيش على السفن، ومعاينة السفن العُمانية.
- تنظيم الملاحة في البحر الإقليمي العُماني ووضع السياسات البحرية.
- إصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ متطلبات الصكوك البحرية الدولية وتنفيذها.
- إصدار الشهادات الأمنية للموانئ والمرافق المينائية وذلك لتغطية البنية الأساسية و الأصول للموانئ.

مركز عُمان للوجستيات

يُعتبر مركز عُمان للوجستيات حجر الأساس في جهود سلطنة عُمان الرامية لجعل سلطنة عُمان مركزاً لوجستياً عالمياً رائداً؛ حيث تأسس المركز في سياق الاستراتيجية اللوجستية الوطنية 2040، ويهدف إلى تحويل سلطنة عُمان إلى مركز لوجستي إقليمي وعالمي. ويعمل المركز تحت إشراف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ويقود جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع اللوجستي وذلك من خلال.

- زيادة مساهمة القطاع اللوجستي في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- رفع حصة السوق العماني من السلع التي تتدفق الى المنطقة.
- رفع سمعة سلطنة عمان العالمية فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية.
- توسيع حجم فرص العمل التي يوفرها القطاع اللوجستي.
- تحسين ترتيب سلطنة عُمان في تصنيف المؤشرات اللوجستية والصناعية العالمية.

الموانئ

يُعدّ قطاع الموانئ في سلطنة عُمان من القطاعات الحيوية التي تدعم الاقتصاد الوطني، حيث تشرف وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على تطوير وتشغيل الموانئ التجارية والصناعية. ويهدف هذا القطاع إلى تعزيز كفاءة الموانئ، وزيادة طاقتها الاستيعابية، وتحسين الخدمات اللوجستية المرتبطة بها. كما تسعى الوزارة إلى جعل سلطنة عُمان مركزاً لوجستياً إقليمياً من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي على خطوط التجارة العالمية، وذلك في إطار تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.



مطارات عُمان

مطار مسقط الدولي

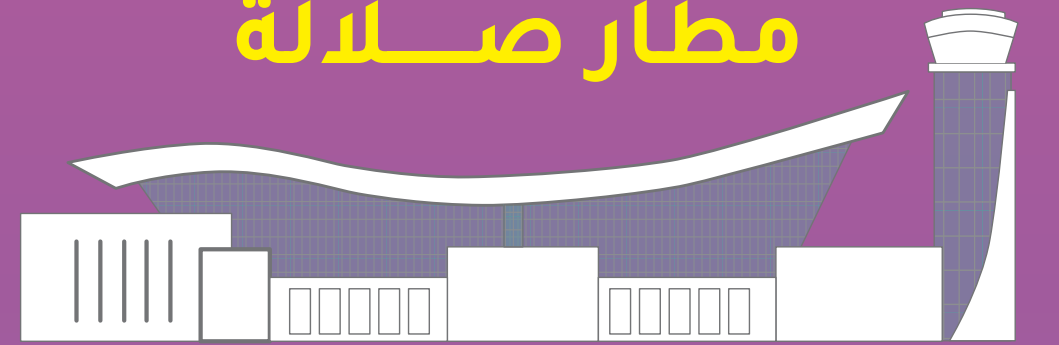


السعة الاستيعابية: 20 مليون مسافر سنويًا

المرافق:

- فندق داخل المطار يتضمن 90 غرفة.
- مواقف سيارات تتسع لأكثر من 7 آلاف موقف.
- 59 موقفاً للطائرات.
- سوق حرة ومنطقة مطاعم متنوعة.
- صالة رجال الأعمال والمناطق المخصصة للطائرات العملاقة.

مطار صلالة



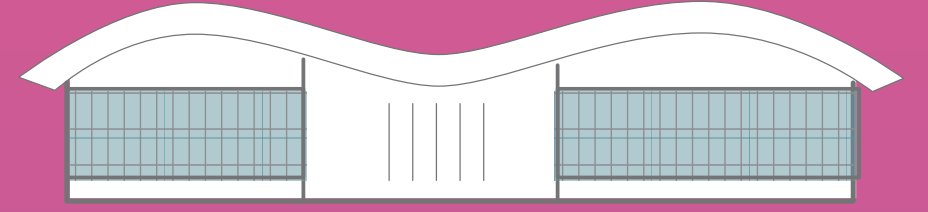
السعة الاستيعابية: مليوني مسافر سنويًا.

المرافق:

- مبنى ركاب بمساحة 65,000 متر مربع.
- 8 خراطيم صعود (جسور) للركاب، و 30 منضدة لتسجيل الوصول.
- مدرج بطول 4000 متر، قادر على استقبال أكبر أنواع الطائرات.
- مرافق تشمل صالات، مطاعم، ومحلات سوق حرة.

مطارات عُمان

مطار صحار



السعة الاستيعابية: نصف مليون مسافر سنوياً.
المرافق:

- يضم المطار 4 جسور طائرات (خراطيم).
- يحتوي على مبنى مسافرين متكامل.
- مدرج بطول يتناسب مع الطائرات الكبيرة.
- مرافق للشحن والخدمات الأرضية.

مطار الدقم



السعة الاستيعابية: نصف مليون مسافر سنوياً.
المرافق:

- يتكون من مبنى مسافرين بمساحة 5,600 متر مربع.
- مبنى شحن جوي بسعة 25 ألف طن سنوياً.

الفضاء

يُعد قطاع الفضاء في سلطنة عُمان من القطاعات المستقبلية التي تُشرف عليها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ويهدف إلى تطوير القدرات الوطنية في مجالات علوم وتكنولوجيا الفضاء. يشمل ذلك الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بُعد، والمراقبة الفضائية، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية لدعم مجالات مثل النقل، الزراعة، البيئة، والأمن. كما يعمل القطاع على بناء شراكات دولية، وتحفيز البحث العلمي والابتكار، بما يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان 2040.

وقد تم تحديد 14 مشروعًا كجزء من برنامج الفضاء العماني للسنوات العشر القادمة 2023-2033. هذه المشاريع مقسمة إلى:

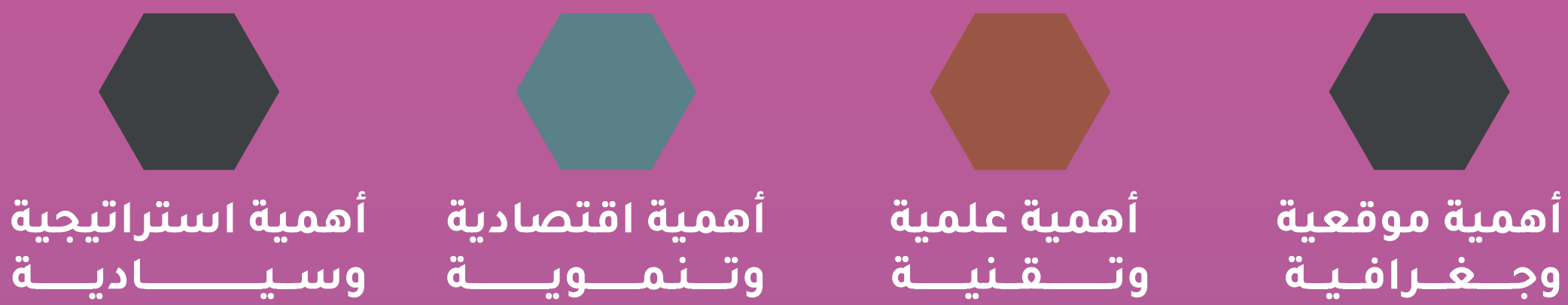
- **المشاريع الأساسية:** (11 مشروعًا) مساهمة في تطوير قطاع الفضاء العماني، وقد تم اختيار 8 منها كمشاريع ذات أولوية وسهلة التنفيذ.
- **المشاريع الغير أساسية:** (3 مشاريع)، ويفضل تنفيذها لاحقًا، لما لذلك من دور في تسريع نمو قطاع الفضاء العماني.

تشارك جميع هذه المشاريع في تحقيق رؤية سلطنة عُمان في قطاع الفضاء وتخدم الأعمدة الأربعة التي استندت إليها سياسة الفضاء العماني: التنويع الاقتصادي، والأمن الوطني، وبناء القدرات، والبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ستُنفَّذ المبادرات المقترحة على مدى عشر سنوات، مقسمة إلى 3 مراحل زمنية (مرحلة الإعداد هي 3 سنوات، ومرحلة الإطلاق هي 4 سنوات، ومرحلة المدار هي 3 سنوات).

منصة اطلاق الصواريخ



الأهمية الاستراتيجية لمشروع الإطلاق:



في 4 ديسمبر 2024 قامت شركة الخدمات الفضائية الوطنية (NASCOM) بإجراء إطلاق صاروخ فضائي تجريبي من منطقة الدقم بتعاون مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وبعض الجهات الحكومية والعسكرية.

مراكز البيانات

- يوجد في سلطنة عُمان حاليًا **7 مراكز بيانات** محلية، أربعة منها معتمدة كمقدمي خدمات معتمدين من الحكومة.
- يوجد في سلطنة عُمان **8 محطات إنزال للكابلات البحرية** تتصل بـ21 كابلا دوليا.
- تقدر قيمة قطاع مراكز البيانات بسلطنة عُمان في عام 2022 بحوالي 247 مليون دولار ويتوقع نموه بنسبة **9.6% سنويا** ليصل الى 428 مليون دولار بنهاية 2028.
- تقدر قيمة سوق الذكاء الاصطناعي بسلطنة عُمان في عام 2023 بحوالي 237.6 مليون دولار ويتوقع نموه **بنسبة 15.5% سنويا** ليصل الى 647.5 مليون دولار بحلول عام 2030.
- تتوفر لدى سلطنة عُمان مصادر متعددة للطاقة النظيفة (الرياح والطاقة الشمسية) وتواجد البنية الاساسية لمشاريع الهيدروجين الاخضر لتوليد الطاقة المطلوبة لمراكز البيانات النظيفة.

الذكاء الاصطناعي

يهدف البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة الى تعزيز تبني وتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية. حيث يسعى البرنامج إلى بناء منظومة وطنية متكاملة تدعم الابتكار، وتُساهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية، وتمكين الكفاءات الوطنية بمهارات المستقبل.

يركّز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية، وتوطين التقنيات الرقمية المتقدمة، وحوكمة استخدام هذه التقنيات برؤية محورها الإنساني. كما يعمل على تحفيز البحث العلمي، وتطوير البيئة التشريعية، وجذب الاستثمارات، وإقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.

ومن بين هذه المبادرات إنشاء نموذج لغوي عماني (**معين AI**)، ومركز الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، ودعم مشاريع تجريبية في الذكاء الاصطناعي، ما يجعل البرنامج ركيزة أساسية في بناء اقتصاد رقمي مستدام ومبتكر.

صناعة الأمن السيبراني

برنامج "حداثة" لصناعة الأمن السيبراني هو برنامج وطني أطلقته الوزارة في سنة 2022، بهدف بناء صناعة متخصصة في مجال الأمن السيبراني، مع التركيز على تطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار والإبداع لتحقيق التميز في هذا المجال الحيوي.

يُعتبر برنامج "حداثة" خطوة استراتيجية نحو تمكين الاقتصاد الرقمي، حيث يسعى إلى جعل الأمن السيبراني أحد الركائز الأساسية التي تدعم التحول الرقمي والنمو المستدام في سلطنة عُمان. يتضمن البرنامج إنشاء مراكز "حداثة" لصناعة الأمن السيبراني، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الابتكار والتعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية.

من خلال البرنامج، يتم توفير بيئة داعمة للمبتكرين والباحثين ورواد الأعمال لتصميم وتنفيذ حلول وتقنيات مبتكرة في مجال الأمن السيبراني، وتطوير الفرص التجارية المرتبطة بالأمن السيبراني، وتوطين حلول الأمن السيبراني، مما يساهم في تعزيز جاهزية سلطنة عُمان لمواجهة التحديات الرقمية وتعزيز مكانتها في المؤشرات العالمية للأمن السيبراني.

الصناعة الرقمية

يسعى البرنامج إلى تطوير بيئة رقمية مبتكرة تدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال خلق فرص استثمارية تقنية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير السياسات والإطار التنظيمي الداعم للصناعة الرقمية. يركز البرنامج على تطوير الكفاءات الوطنية في مجالات التقنية والتحول الرقمي عبر تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة وبناء شراكات مع القطاعين الأكاديمي والخاص، كما يدعم الابتكار وريادة الأعمال الرقمية لتحقيق اقتصاد معرفي مستدام.

من أبرز ملامح البرنامج تقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتطوير البرمجيات بالتعاون مع أكاديميات وشركات رائدة، وإقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات أكاديمية وشركات تقنية لتعزيز الابتكار وتبادل المعرفة، إضافةً إلى دعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال توفير بيئة داعمة لرواد الأعمال لتطوير حلول رقمية مبتكرة. كما يعمل البرنامج على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعة الرقمية مع التركيز على توطين التقنية وتطوير حلول رقمية محلية، بما يعزز قدرة سلطنة عُمان على الاستفادة من التقنيات الحديثة ويضمن استدامة الابتكار الرقمي.

البنية الأساسية الرقمية

مسؤولة عن تطوير وإدارة مشاريع البنية الأساسية للإتصالات وتقنية المعلومات. وتشرف على تشغيل وصيانة مراكز البيانات الحكومية، وخدمات الحوسبة السحابية، ومرافق استعادة البيانات لضمان استمرارية وكفاءة الخدمات الرقمية. كما تقدم المديرية الدعم الفني والاستشارات للجهات الحكومية، مع مراقبة الأداء وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز جاهزية البنية الأساسية الرقمية الوطنية بما يتماشى مع التقدم العالمي.

الأهداف :

- إدارة وتشغيل وصيانة مراكز البيانات وخدمات السحابة الحكومية.
- ضمان استمرارية الأعمال وتوافر الخدمات من خلال خطط الطوارئ ومرافق استعادة الكوارث.
- تطبيق أحدث الابتكارات في بنية تقنية المعلومات والاتصالات.
- تطوير مؤشرات الأداء والتقارير الدورية لمراقبة الأداء الداخلي والخارجي.

التحول الرقمي

يهدف البرنامج الوطني للتحول الرقمي في سلطنة عُمان الذي أطلقته الوزارة إلى بناء مجتمع معرفي مستدام ورفع كفاءة الأداء الحكومي والاقتصادي عبر تبني التقنيات الرقمية والتحول المؤسسي. كما يسعى إلى تعزيز المواثمة مع رؤية عُمان 2040 من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات تسهم في توفير بنية أساسية رقمية متطورة وآمنة. البرنامج يعمل على تحقيق التكامل بين مختلف الجهات الحكومية، وتطبيق السياسات والمعايير الرقمية، ودعم الابتكار والمشاركة المجتمعية لتمكين الأفراد والمؤسسات.

يستند البرنامج إلى رؤية شاملة للتحول الرقمي تركز على عدة محاور؛ من بينها تطوير البنى الأساسية الرقمية، تمكين القدرات البشرية والمؤسسية، ترسيخ المنظومات الرقمية الحكوميّة، وضمان تفعيل الأطر التنظيمية والمعايير الرقمية. كما يتضمن الإطار توجيهات لتكامل الجهود بين الجهات المختلفة، وتنظيم مراحل التنفيذ، وآليات الرقابة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق أثر ملموس على مستوى الخدمات الحكومية والاقتصاد الرقمي.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

يُعد الاقتصاد الرقمي برنامجاً وطنياً تهدف سلطنة عُمان من خلاله إلى بناء اقتصاد رقمي مزدهر عبر توفير بنية آمنة ومتطورة تدعم الحكومة الرقمية، والأعمال الرقمية، والمجتمع الرقمي، متكاملة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تسعى سلطنة عُمان، عبر هذا البرنامج، إلى تمكين الكفاءات والمهارات لتواكب متطلبات سوق العمل في ظل الثورة التقنية، وتوفير بيئة أعمال تشجع الشركات على تبني الرقمنة، وتعزيز التحول الرقمي في الحكومة، ودعم صناعة وتوطين التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى إشراك المجتمع الرقمي في عمليات التنمية والاستدامة.

يتضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في سلطنة عُمان مجموعة من البرامج التنفيذية المتخصصة تهدف إلى تسريع الاستفادة من التقنيات الحديثة، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز رقمي إقليمي.

البرامج التنفيذية هي:

- **التحول الرقمي الوطني (تحول):** يهدف إلى رقمنة الخدمات الحكومية وتحسين جودة الخدمة، وزيادة كفاءتها.
- **الذكاء الاصطناعي:** يشمل إعداد سياسات وطنية، تعزيز قدرات البحث والابتكار، ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة.
- **الصناعة الرقمية:** دعم الشركات الناشئة، المحتوى الرقمي، التوطين التقني، وصناعات البرمجيات والابتكار وجذب الاستثمارات التقنية.
- **صناعة الأمن السيبراني (حداثة):** يُعنى بتطوير قدرات وطنية في مجال الأمن السيبراني، من خلال إنشاء مراكز متخصصة في البحث والتطوير، والاستثمار في الابتكار السيبراني.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

- **الفضاء:** يهدف إلى تطوير القدرات الوطنية في مجال علوم وتقنيات الفضاء، وتعزيز دور سلطنة عُمان في هذا القطاع الواعد من خلال دعم الابتكار والاستثمار في تطبيقات الفضاء والأقمار الصناعية، بما يسهم في خدمة مجالات الاتصالات، والملاحة، ومراقبة الأرض، وتحقيق التنمية المستدامة.
- **التجارة الرقمية:** تنفذه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من خلال خطة وطنية تمتد حتى عام 2027، تشمل العديد من المبادرات لتعزيز الثقة بين المستهلكين والتجار، وتحديث الأطر التنظيمية، وتوفير منصة لتوثيق المتاجر الإلكترونية المرخصة.
- **التقنيات المالية:** يعمل البنك المركزي العُماني ضمن هذا البرنامج على تشجيع الابتكار في المجال المالي الرقمي، ودعم شركات التقنيات المالية الناشئة.
- **البنى الأساسية الرقمية:** تسعى هيئة تنظيم الاتصالات من خلاله إلى توفير ورفع جودة البنى الأساسية التقنية كشبكات الاتصالات، البنى الأساسية السحابية، ومراكز البيانات؛ لضمان قدرة استيعابية للتقنيات الرقمية المتقدمة.

السياسات والحوكمة

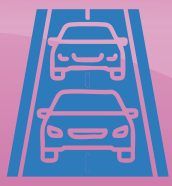
يُعنى قطاع السياسات والحوكمة في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في سلطنة عُمان بوضع الأطر التشريعية والتوجيهية لضمان الشفافية والكفاءة في أداء قطاع الاتصالات تقنية المعلومات. يشمل ذلك تطوير السياسات والتشريعات، وتعزيز مبدأ الالتزام، وتحقيق التكامل بين الجهات المعنية، إلى جانب ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة. ويأتي ذلك في إطار دعم التحول الرقمي وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

التشريعات والسياسات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات:

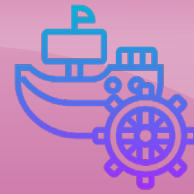
- قانون تنظيم الاتصالات.
- قانون المعاملات الالكترونية.
- قانون تنظيم الخدمات البريدية.
- قانون حماية البيانات الشخصية.
- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- السياسة العامة للاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي.
- سياسة استخدام الانترنت.
- سياسة المشاركة الرقمية .
- سياسة تكامل الانظمة الإلكترونية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

Sectors

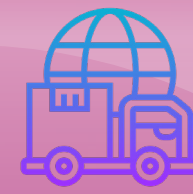
Transport



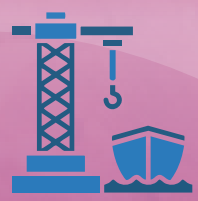
Land
Transport



Maritime
Affairs



Oman
Logistics Center



Ports

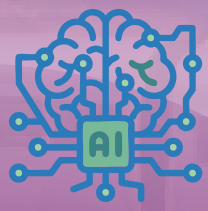


Roads



Oman
Airports

Communications and Information Technology



Artificial
Intelligence



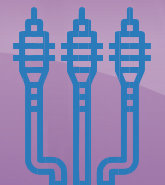
Cybersecurity
Industry



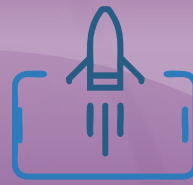
Digital
Industry



Digital
Infrastructure



Digital
Transformation



Space



National Digital
Economy Program



Policies and
Governance

Click On The Title
To Go To The Page

Land Transport

The land transport sector is one of the key pillars in the Sultanate of Oman, as it plays a central role in strengthening connectivity among governorates and supporting economic and commercial development. Accordingly, this sector has received considerable attention, which has contributed to the development of the transport system and the enhancement of its operational and regulatory efficiency.

The land transport sector comprises an integrated set of activities, including public transport, taxi services, commercial transport, and freight transport. The Land Transport Department undertakes the responsibility of regulating and developing these services in a manner that ensures their efficiency, sustainability, and alignment with digital transformation developments through the following:

- Developing legislation and policies governing the land transport sector, including the Executive Regulation of the Land Transport Law.
- Issuing and renewing licenses for all types of land transport activities.
- Licensing and regulating smart transport applications (taxis, rental vehicles, buses, and trucks).
- Supervising public transport services, taxi services, and commercial transport.
- Installing and operating smart weighing systems to monitor axle loads on roads.
- Licensing parking and holding yards for land transport vehicles.
- Monitoring land transport vehicles through smart tracking systems.
- Licensing public transport stations.
- Licensing the digital ticketing platform for public transport.

Main Roads

Roads constitute one of the most essential components of infrastructure and serve as a key indicator of a country's level of economic, industrial, and service development, given the substantial benefits they provide in facilitating the movement of individuals, goods, and raw materials. Moreover, they play a fundamental role in enhancing connectivity among regions, governorates, cities, and villages, while also contributing to the achievement of economic growth in line with Oman Vision 2040. In this context, the sector works to connect urban centers through the expansion of the national asphalt road network, including national, arterial, and secondary roads, across the Sultanate of Oman. Furthermore, the sector undertakes the continuous maintenance of the asphalt road network in order to preserve its significant investments, ensure the safety of road users, and reduce vehicle operating costs.



[Click To Go To The Home page](#)

Maritime Affairs

The Maritime Affairs sector is one of the main, leading, and promising sectors driving the logistics ecosystem, as it assumes responsibility for supervising, regulating, and developing maritime transport activities in a manner that ensures the maintenance of the highest standards of maritime safety and maritime security.

Furthermore, the sector works to enhance the efficiency of the Omani maritime fleet and to protect the marine environment through the implementation of national legislation and the application of relevant international conventions. Moreover, it contributes to supporting the national economy by attracting maritime investments and providing high-quality employment opportunities, thereby making it a fundamental pillar in supporting the path of growth and economic diversification in the Sultanate of Oman.

The Ministry undertakes a number of duties and responsibilities in the Maritime Affairs sector, as follows:

- Registering vessels under the Omani flag and issuing certificates thereto.
- Licensing various categories of seafarers.
- Exercising control and inspection over vessels, as well as surveying Omani-flagged vessels.
- Regulating navigation within Omani territorial waters and formulating maritime policies.
- Issuing the necessary legislation to implement and enforce the requirements of international maritime instruments.
- Issuing security certificates for ports and port facilities and following up on matters related to maritime security and the prevention of marine pollution in ports.

Oman Logistics Center

The Oman Logistics Center is regarded as the cornerstone of the Sultanate of Oman's efforts to position the country as a leading global logistics hub. The Center was established within the framework of the National Logistics Strategy 2040 and aims to transform the Sultanate of Oman into a regional and global logistics hub. It operates under the supervision of the Ministry of Transport, Communications and Information Technology and leads the implementation of the national strategy for the logistics sector through the following:

- Increasing the contribution of the logistics sector to the growth of the Gross Domestic Product (GDP).
- Expanding Oman's market share of goods flowing into the region.
- Enhancing the Sultanate of Oman's global reputation in the field of logistics services.
- Expanding the volume of employment opportunities provided by the logistics sector.
- Improving the Sultanate of Oman's ranking in global logistics and industrial performance indices.

Ports

The ports sector in the Sultanate of Oman is one of the vital sectors supporting the national economy, as the Ministry of Transport, Communications and Information Technology oversees the development and operation of commercial and industrial ports. The sector aims to enhance port efficiency, increase their handling capacity, and improve the associated logistics services. Furthermore, the Ministry seeks to position the Sultanate of Oman as a regional logistics hub by leveraging its strategic location along global trade routes within the framework of achieving the objectives of Oman Vision 2040.



[Click To Go To The Home page](#)

Oman Airports

Muscat International Airport

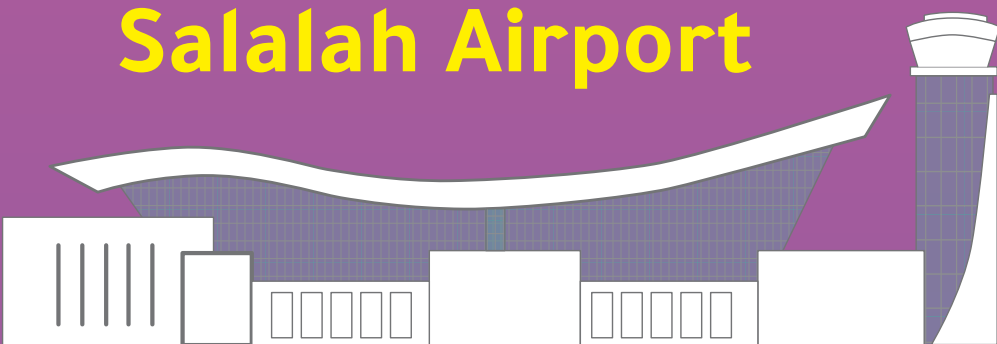


Capacity: 20 million passengers annually.

Facilities:

- An on-site hotel with 90 rooms.
- Car parking capacity for more than 7,000 vehicles.
- 59 aircraft parking stands.
- Duty-free shopping area and a variety of restaurants.
- Business lounge and dedicated areas for large aircraft.

Salalah Airport



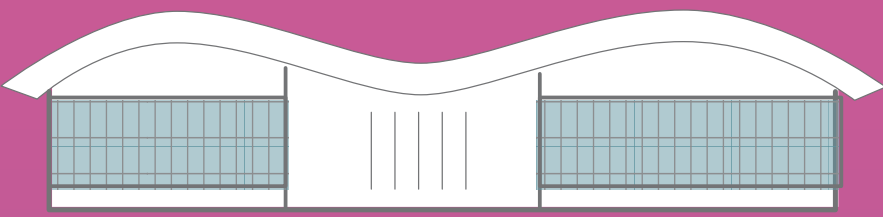
Capacity: 2 million passengers annually.

Facilities:

- Passenger terminal covering 65,000 square meters.
- 8 passenger boarding bridges and 30 check-in counters.
- A 4,000-meter runway capable of accommodating the largest aircraft types.
- Facilities include lounges, restaurants, and duty-free shops.

Oman Airports

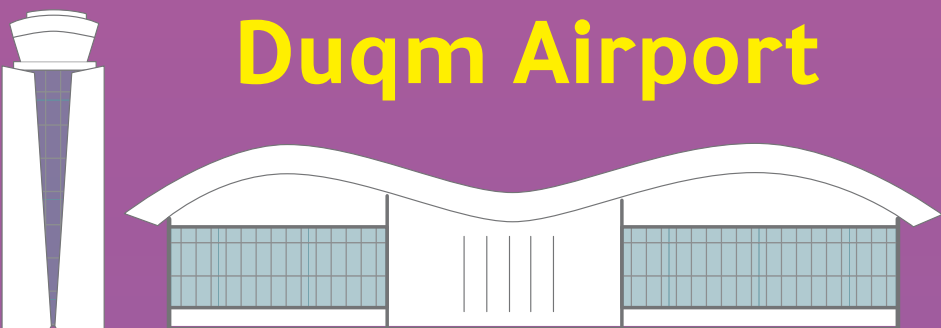
Sohar Airport



Capacity: 500,000 passengers annually.

Facilities:

- Equipped with 4 passenger boarding bridges.
- Integrated passenger terminal building.
- Runway suitable for large aircraft operations.
- Cargo handling and ground service facilities.



Duqm Airport

Capacity: 500,000 passengers annually.

Facilities:

- Passenger terminal building covering 5,600 square meters.
- Air cargo terminal with a capacity of 25,000 tons annually.



Space

The space sector in the Sultanate of Oman is regarded as one of the future-oriented sectors overseen by the Ministry of Transport, Communications and Information Technology.

The sector aims to develop national capabilities in the fields of space science and space technology. This includes leveraging remote sensing technologies, space-based monitoring, and satellite communications to support key sectors such as transport, agriculture, the environment, and security. Furthermore, the sector works to establish international partnerships and to stimulate scientific research and innovation, in line with the aspirations of Oman Vision 2040.

A total of fourteen (14) projects have been identified as part of the Omani Space Program for the upcoming ten-year period (2023-2033). These projects are categorized as follows:

- **Core projects:** Eleven (11) projects that contribute to the development of the Omani space sector, of which eight (8) have been selected as priority projects due to their feasibility and ease of implementation.
- **Non-core projects:** Three (3) projects, which are preferred, as their implementation will accelerate the growth of the Omani space sector.

All of these projects contribute to achieving the Sultanate's vision for the space sector and serve the four pillars upon which the Omani Space Policy is based, namely, economic diversification, national security, capacity building, and environmental protection and the conservation of natural resources.

The proposed initiatives will be implemented over a ten-year period, divided into three-time phases: a preparation phase lasting three (3) years, a launch phase lasting four (4) years, and an orbital phase lasting three (3) years.

Rocket Launch Platform



Strategic Importance of the Launch Project:

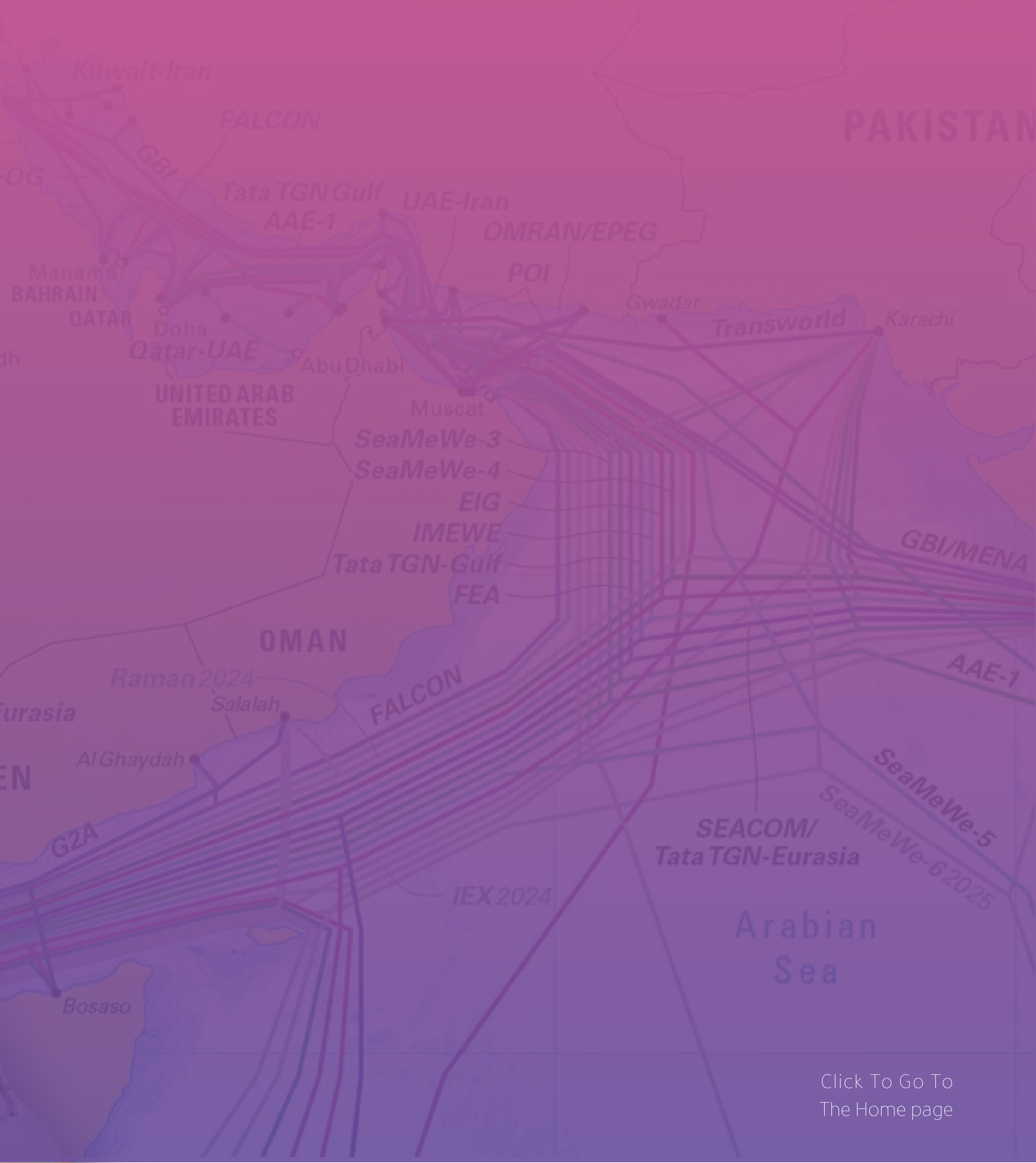


On 4 December 2024, the National Aerospace Services Company (NASCOM) conducted an experimental space rocket launch from the Al Duqm area, in cooperation with the Ministry of Transport, Communications and Information Technology, as well as a number of governmental and military entities

[Click To Go To The Home page](#)

Submarine Cables

The Sultanate of Oman is regarded as a major hub for submarine cables, as it hosts a total of twenty-one (21) submarine cables operated by Omantel and Ooredoo, which connect the Sultanate of Oman to various parts of the world. These cables are responsible for transmitting data and information across oceans, thereby positioning the Sultanate of Oman as a vital component of the global telecommunications infrastructure.



[Click To Go To The Home page](#)

Data Centers

- There are currently seven **(7) local data centers** in the Sultanate of Oman, four **(4)** of which are accredited as government-approved service providers.
- The Sultanate of Oman hosts eight **(8) submarine cable landing stations** connected to a total of twenty-one (21) international submarine cables.
- The value of the data center sector in the Sultanate of Oman was estimated at approximately USD 247 million in 2022, and it is projected to grow at an **annual rate of 9.6%**, reaching approximately USD 428 million by the end of 2028.
- The value of the artificial intelligence market in the Sultanate of Oman was estimated at approximately 237.6 million USD in 2023, and it is expected to grow at an **annual rate of 15.5%**, reaching approximately 647.5 USD million by 2030.
- The Sultanate of Oman has multiple sources of clean energy, including wind and solar power, in addition to the availability of infrastructure for green hydrogen projects to generate the energy required for clean and sustainable data centers.

Artificial Intelligence

The National Program for Artificial Intelligence and Advanced Digital Technologies aims to enhance the adoption and localization of artificial intelligence technologies across various economic and developmental sectors. The program seeks to establish an integrated national ecosystem that supports innovation, contributes to improving efficiency and productivity, and empowers national competencies with future-ready skills.

The program focuses on three main pillars: promoting the application of artificial intelligence across economic sectors, localizing advanced digital technologies, and governing the use of these technologies through a human-centered vision. Furthermore, it works to stimulate scientific research, develop the legislative environment, attract investments, and establish partnerships with academic institutions and the private sector.

Among its initiatives is the development of an Omani large language model (**Maeen AI**), the establishment of the Fourth Industrial Revolution Center in cooperation with the World Economic Forum, and the support of pilot artificial intelligence projects, thereby positioning the program as a fundamental pillar in building a sustainable and innovative digital economy.

Cybersecurity Industry

The “**Hadatha**” Cybersecurity Industry Program is a national program launched by the Ministry in 2022, with the aim of building a specialized cybersecurity industry, with a strong focus on developing human capital and fostering innovation and creativity, in order to achieve excellence in this vital field.

The “**Hadatha**” Program is regarded as a strategic step toward enabling the digital economy, as it seeks to position cybersecurity as one of the fundamental pillars supporting digital transformation and sustainable growth in the Sultanate of Oman.

The program includes the establishment of “**Hadatha**” Centers for the cybersecurity industry, which constitute an initiative aimed at enhancing innovation and strengthening cooperation among government entities, the private sector, and academic institutions.

Through the program, a supportive ecosystem is provided for innovators, researchers, and entrepreneurs to design and implement innovative cybersecurity solutions and technologies, develop cybersecurity-related commercial opportunities, and localize cybersecurity solutions. This, in turn, contributes to enhancing the Sultanate of Oman’s readiness to address digital challenges and to strengthening its standing in global cybersecurity indices.

Digital Industry

The program seeks to develop an innovative digital ecosystem that supports sustainable economic growth and economic diversification by creating technology-based investment opportunities to attract foreign direct investment, as well as by developing policies and a regulatory framework that support the digital industry. The program focuses on developing national competencies in the fields of technology and digital transformation through the design and implementation of advanced training programs and the establishment of partnerships with academic institutions and the private sector. Furthermore, it supports innovation and digital entrepreneurship in order to achieve a sustainable knowledge-based economy.

Among the key features of the program is the provision of specialized training programs in areas such as artificial intelligence and software development, in cooperation with leading academies and companies, as well as the establishment of strategic partnerships with academic institutions and technology companies to enhance innovation and knowledge exchange. In addition, the program supports digital entrepreneurship by providing a supportive environment for entrepreneurs to develop innovative digital solutions. Moreover, it works to attract local and foreign investments in the digital industry sector, with a focus on technology localization and the development of local digital solutions, thereby enhancing the Sultanate of Oman's ability to leverage modern technologies and ensuring the sustainability of digital innovation.

Digital Infrastructure

The Digital Infrastructure Directorate is responsible for the development and management of information and communications technology (ICT) infrastructure projects. It also oversees the operation and maintenance of government data centers, government cloud computing services, and data recovery facilities, in order to ensure the continuity and efficiency of digital services. Furthermore, the Directorate provides technical support and advisory services to government entities, while monitoring performance and delivering innovative solutions to enhance the readiness of the national digital infrastructure in line with global technological advancements.

Objectives:

- Managing, operating, and maintaining government data centers and government cloud services.
- Ensuring business continuity and service availability through emergency plans and disaster recovery facilities.
- Implementing the latest innovations in information and communications technology infrastructure.
- Developing performance indicators and periodic reports to monitor both internal and external performance.

Digital Transformation

The National Digital Transformation Program in the Sultanate of Oman, launched by the Ministry, aims to build a sustainable knowledge-based society and enhance the efficiency of governmental and economic performance through the adoption of digital technologies and institutional transformation. It also seeks to strengthen alignment with Oman Vision 2040 by implementing projects and initiatives that contribute to the provision of an advanced and secure digital infrastructure. In addition, the program works to achieve integration among various government entities, apply digital policies and standards, and support innovation and community engagement in order to empower individuals and institutions.

The program is underpinned by a comprehensive digital transformation vision based on several key pillars, including the development of digital infrastructure, the empowerment of human and institutional capabilities, the consolidation of government digital ecosystems, and ensuring the effective activation of regulatory frameworks and digital standards. Moreover, the framework includes guidance on integrating efforts among different entities, organizing implementation phases, and establishing monitoring and evaluation mechanisms to ensure the achievement of the intended objectives and the realization of a tangible impact on government services and the digital economy.

National Program for Digital Economy

The National Digital Economy Program is a national initiative through which the Sultanate of Oman seeks to build a prosperous digital economy by providing a secure and advanced infrastructure that supports digital government, digital businesses, and a digital society in an integrated manner aligned with economic and social development.

Through this program, the Sultanate of Oman aims to empower national competencies and skills to keep pace with labor market requirements in light of the technological revolution, provide a business environment that encourages companies to adopt digitalization, enhance digital transformation across government, support the development and localization of modern technologies, and engage the digital society in development and sustainability processes.

The National Digital Economy Program in the Sultanate of Oman includes a set of specialized executive programs aimed at accelerating the adoption of modern technologies and strengthening the Sultanate of Oman's position as a regional digital hub. These executive programs are as follows:

- **Government Digital Transformation (Tahawul):** Aims to digitize government services, improve service quality, and increase service efficiency.
- **Artificial Intelligence and Advanced Digital Technologies:** Includes the development of national policies, strengthening research and innovation capabilities, and supporting the application of artificial intelligence across various sectors.

National Program for Digital Economy

- **Digital Industry:** Focuses on supporting startups, digital content, technology localization, software industries, innovation, and attracting technology investments.
- **Cybersecurity Industry (Hadatha):** Focuses on developing national cybersecurity capabilities through the establishment of specialized centers, research and development, and investment in cybersecurity innovation.
- **Space:** Aims to develop national capabilities in space sciences and technologies and to enhance the Sultanate of Oman's role in this promising sector by supporting innovation and investment in space and satellite applications, thereby contributing to communications, navigation, Earth observation, and sustainable development.
- **Digital Commerce:** Implemented by the Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion through a national plan extending until 2027, which includes a range of initiatives aimed at enhancing trust between consumers and merchants, updating regulatory frameworks, and providing a platform for certifying licensed e-commerce stores.
- **Financial Technologies (FinTech):** Implemented by the Central Bank of Oman, which works under this program to encourage innovation in digital financial services and support emerging financial technology companies.
- **Digital Infrastructure:** Through this program, the Telecommunications Regulatory Authority seeks to provide and enhance the quality of digital infrastructure, including telecommunications networks, cloud infrastructure, and data centers, in order to ensure sufficient capacity to support advanced digital technologies.

Policies and Governance

The Policies and Governance sector at the Ministry of Transport, Communications and Information Technology in the Sultanate of Oman is concerned with establishing legislative and regulatory frameworks to ensure transparency and efficiency in the performance of the communications and information technology sector. This includes the development of policies and legislation, the reinforcement of compliance principles, and the achievement of integration among relevant entities, in addition to entrenching the principles of integrity and accountability. All of this is undertaken in support of digital transformation and in alignment with the objectives of Oman Vision 2040.

Legislation and Policies in the Communications and Information Technology Sector:

- Telecommunications Regulation Law.
- Electronic Transactions Law.
- Postal Services Regulation Law.
- Personal Data Protection Law.
- Cybercrime Law.
- General Policy for the Safe and Ethical Use of Artificial Intelligence.
- Internet Usage Policy.
- Digital Participation Policy.
- Electronic Systems Integration Policy for Units of the State Administrative Apparatus.